



الخطاب التربوي والإيديولوجيا في نصوص التشريع المدرسي الجزائري

Educational discourse and ideology in the texts of Algerian school legislation

نورالدين سعدي¹، فروق يعلى²

1- جامعة محمد لمن دباغين سطيف2، مخبر علم النفس الإكلينيكي، كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية، 2، dzn.sadi@univ-setif2.dz.

2- جامعة محمد لمن دباغين سطيف2، مخبر المجتمع الجزائري المعاصر، كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية، 2، dzf.yala@univ-setif2.dz.

تاريخ القبول: 2021-09-09

تاريخ الاستلام: 2021-03-14

ملخص -

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة التوجه الإيديولوجي للخطاب التربوي الجزائري من خلال نصوص التشريع المدرسي خاصة الأمر رقم (76-35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، والقانون رقم (08-04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، وبعد تحليل مضمون هذه المواد أكدت الدراسة على أن الخطاب التربوي الجزائري يحمل إيديولوجيا معلنة وأخرى خفية في نصوصه التشريعية المدرسية، الأولى وطنية وعلمية تهدف إلى تكريس مقومات المجتمع الجزائري، كالدين واللغة وغيرها، والثانية عالمية وخفية تسعى من خلالها إلى تكريس الأبعاد العالمية "العولمة"، كالدفاع عن الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة وغيرها .

الكلمات الدالة -

الخطاب التربوي ، الإيديولوجيا، التشريع المدرسي.

Abstract-

This Study Seeks To Know The Ideological Orientation Of Algerian Educational Discourse Through The Texts Of The School Legislation, Particularly Order N°(76-35) Of 16 April 1976 On The Organization Of Education And Training, And Law N°(08-04) Of 23 January 2008 which Includes The National Education Guidelines. After Analysing The Content Of These Materials, The Study Confirmed That The Algerian Educational Discourse Carries A Declared And Hidden Ideology In Its School Legislative Texts, The First National And Public, Aimed At Enshrining The Elements Of Algerian Society, Such As Religion, Language, Etc., And The Second, Global And Hidden, Through Which It Seeks To Enshrine The Global Dimensions Of "Globalization", Such As The Defence Of Fundamental Freedoms Of Human Rights, Democracy, Justice, Equality And Others.

Key Words-

Educational Discourse, Ideology, School Legislation.

1. - مقدمة

يعتبر تأصيل المجتمع الجزائري بأبعاده الثقافية، والحضارية، والديمقراطية في المنظومة التربوية من أهم غايات النظام الجزائري بعد الاستقلال، لذلك انتهجت السياسة الجزائرية في قطاعها التربوي منذ الاستقلال على العديد من الخطابات التربوية الهادفة إلى إيجاد منهجية تربوية تتوافق ومبادئ الدولة الجزائرية المعلن عنها في بيان أول نوفمبر ومختلف المواثيق الحكومية والقوانين الدستورية.

ويتجلى ذلك في مختلف الخطابات الموجهة في مختلف المناسبات الوطنية المؤكدة على إلزامية إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية، ولعل أهمها ما أعلن عنه الرئيس الراحل "هواري بومدين" بمناسبة يوم العلم الموافق لـ 16 أفريل 1976 بإصداره لأمرية تنظيم التربية والتكوين الوطنيين، مع التأكيد على أبعاد الهوية الوطنية موازاة مع إيديولوجية النظام الجزائري في ذلك الوقت.

ليستمر الأمر على ذلك الحال إلى غاية الإصلاحات السياسية مطلع التسعينيات من القرن الماضي أين تلاشى نظام الحزب الواحد وقيمه الاشتراكية المنعكسة في المنظومة التربوية، وإعلان تشكيل نظام جديد تجسدت أحكامه في

الدستور الجزائري 1989، كما عرف هذا الأخير أيضاً بعض التعديلات الهادفة إلى توسيع مفاهيم الديمقراطية في المجتمع الجزائري، كتعديل 2002 الرامي إلى ترسيم اللغة الأمازيغية كمقوم من مقومات الهوية الوطنية وجعلها لغة وطنية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، ص 13) وتزامناً مع هذا التعديل الدستوري كانت هنا كمحاولات تمهيدية للإصلاح التربوي، والمعروفة بـ "إصلاحات بن زاغو"، حيث تلخصت أعمالها في أمر رقم (09- 03) المؤرخ في 13 أوت 2003، المعدل والمتمم لأمر (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، ص 4)، حينما تم دمج تعديلات دستور 2002 في منظومة التربية الجديدة ولا سيما الجانب المتعلق بالهوية الوطنية والمناهج الدراسية، وبعدها جاءت مراسيم رئاسية وتنفيذية لتنظيم الحياة المدرسية إلى غاية مشروع قانون (08- 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية ويعتبر هذا المشروع كآخر مرجع قانوني لتنظيم القطاع التربوي في الجزائر.

2. الإشكالية:

ومما سبق تركز إشكالية هذه الدراسة حول معرفة الأبعاد الإيديولوجية للخطاب التربوي الجزائري، من خلال تحليل ومناقشة أهداف وغايات التربية المعلن عنها وحتى الخفية في نصوص التشريع المدرسي في كل من الأمر رقم (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، وكذلك قانون (08- 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، باعتبارهما من أهم النصوص التشريعية (القوانين الأساسية) المتعلقة بالتربية والتعليم في الجزائر المستقلة، محاولين الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هي إيديولوجية أبعاد الخطاب التربوي المعلن عنها في نصوص التشريع

المدرسي؟

والذي تتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف نفسر تضمين مقومات الهوية الوطنية (اللغة، الدين) في كل من: أمر رقم (76- 35) المتضمن تنظيم التربية والتكوين، وقانون (08- 04) المتضمن القانون التوجيهي للتربية؟
- وكيف نفسر تضمين الأبعاد العالمية (العدالة والمساواة، الديمقراطية، العولمة) في كل من: أمر رقم (76- 35) المتضمن تنظيم التربية والتكوين، وقانون (08- 04) المتضمن القانون التوجيهي للتربية؟

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- اكتشاف الإطار المرجعي لأبعاد النظام التربوي الجزائري الوطنية منها والعالمية.
- تتبع السياق القانوني والإيديولوجي لغايات التربية في الجزائر.
- معرفة الأهداف المعلنة والخفية من وراء الإصلاحات التربوية.

4. منهجية الدراسة:

من الناحية المنهجية اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون من أجل تحليل ومناقشة نصوص التشريع المدرسي الجزائرية والمتمثلة أساسا في كل من الأمر رقم (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 والمتضمن تنظيم التربية والتكوين، وكذلك قانون (08- 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية كعينة للدراسة باعتبارهما من أهم النصوص التشريعية الأساسية المتعلقة بالتربية والتعليم في الجزائر المستقلة مع مقارنتها بالتوجه العام للدولة الجزائرية في مختلف مراحل تطورها، مستغنين في ذلك عن القوانين التنظيمية المتمثلة في المناشير والقرارات والأحكام ذات الطابع التنظيمي للحياة المدرسية لأنها خالية من الأبعاد الإيديولوجية؛ وقد تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون من خلال:

❖ تحديد فئات التحليل: تستعمل الفئات لتحليل المحتوى لتسهيل التحليل وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وهي تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة بإشكالية وأهداف الدراسة، ومنه تجنب باقي الأفكار التي لا تخدم تلك التوجهات، وتنقسم الفئات إلى قسمين رئيسيين هما:

❖ فئات الشكل: هي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المزمع دراسته، وعادة ما تحاول الإجابة عن السؤال: كيف قيل؟ ومن أمثلة فئات الشكل ما يلي: (تمار، 2018، ص 135)

- المساحة. الزمن الموقع. شكل العبارة. طبيعة المادة المستعملة. الألوان.
- اللغة المستخدمة. العناصر الطبوغرافية. الإخراج الفني. الصور والرسومات.

ونظرا لكون الدراسة تتعامل مع قوانين مكتوب اعتمدت أساسا على فئة اللغة المستخدمة من أجل تحديد إيديولوجية أبعاد الخطاب التربوي.
❖ فئات المضمون: وتجب عادة على السؤال: ماذا قيل؟ ومن بين هذه الفئات ما يلي:

- فئة الموضوع. فئة الاتجاه. فئة الفاعل. فئة القيم. فئة الأهداف.
- فئة الموقف أو المواقف. فئة السمات. فئة المصدر. فئة الجمهور المستهدف.
ونظرا لكون الدراسة تسعى لمعرفة إيديولوجية أبعاد الخطاب التربوي، تم في هذه الدراسة الاعتماد على فئة الموضوع: وهي تحاول الإجابة عن السؤال: على ما يدور المحتوى؟ وفي هذه الحالة يبدأ الباحث بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية بحثه ثم يقوم بتقسيم كل موضوع إلى مواضيع فرعية يمكنه من خلاله حساب ضبط المواضيع الرئيسية. (تمار، 2018، ص 135)

وفي هذه الدراسة تم كان هدفها معرفة كيف تضمن كل من: أمر رقم (76- 35) المتضمن تنظيم التربية والتكوين، وقانون (08- 04) المتضمن

القانون التوجيهي للتربية مقومات الهوية الوطنية (اللغة، الدين) وكذا الأبعاد العالمية (العدالة والمساواة، الديمقراطية، العولمة).

❖ تحديد وحدة التحليل: عدد "بيرلسون" خمس وحدات أساسية في التحليل هي: (تمار، 2018، ص 136)

- الكلمة: كأن يقوم الباحث بحصر كمي للفظ معين له دلالاته الفكرية أو السياسية أو التربوية.

- الموضوع: هو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوما معينا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصادي.

- الشخصية: يقصد بها حصر كمي لخصائص وسمات محددة شخصية معينة سواء أكانت تلك الشخصية شخص بعينه أو فئة من الناس أو مجتمع من الناس.

- المفردة: وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار.

- الوحدة القياسية أو الزمنية: كأن يقوم الباحث بحصر كمي لطول المقال أو عدد صفحاته أو مقاطعه أو حصر كمي لمدة النقاش فيه عبر وسائل الإعلام.

وقد اعتمدت الدراسة الحالية على وحدة الموضوع لكون القوانين أصلا تسعى لتأكيد مفهوما معينا من خلال مجموعة من المواد، وعليه المادة ككل هي وحدة التحليل.

5. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.5. مفهوم الخطاب التربوي:

1.1.5. مفهوم الخطاب: لغة: حَظَبَ الخَاطِبُ على المُنْبَرِ خُطَابَةً بالفتح، وخُطِبَةً بالضم وذلك الكلام: خُطْبَةٌ أيضاً أو هي الكلام المُنثَرُ المسجَعُ ونحوه، ورجُلٌ خُطِيبٌ، حَسَنَ الخُطْبَةِ بالضم. (تمار، 2018، ص 478)

أما اصطلاحاً: فهو الصيغة التي نختارها لتوصيل أفكارنا إلى الآخرين والصيغة التي نتلقى بها أفكارهم... إن الخطاب يتجاوز هذا المفهوم الضيق، ليدل على ما يصدر من كلام أو إشارة أو إبداع فني... أما الخطاب الحدائثي فأخذ

حمولة ما يضاف إليه، إذا قلنا خطاباً سياسياً فيحمل إيديولوجية وتوجهات معينة". (رزقي، 2015، ص 18)

2.1.5. مفهوم التربية: ترجع النظرة الجزئية للتربية لعوامل ثقافية اجتماعية والتربية تتناول الفرد والمجتمع والثقافة، فهي إذن عملية إنسانية، واجتماعية، وثقافية، ويختلف مفهومها باختلاف النظر لكل من الفرد والمجتمع والثقافة وعلاقة التربية بكل منها فالمحافظون ينظرون للتربية باعتبارها وسيلة الحفاظ على الثقافة ونقلها من جيل لأخر دون تغيير جوهرى. (سلامة، 2000، ص 39)

3.1.5. مفهوم الخطاب التربوي: يعرف الخطاب التربوي على أنه إرشادات ومعلومات ومعارف تصدر من المرسل قصد تبليغ المتلقين بتوجيهات وإرشادات معينة ومعلومات ومعارف علمية وإنسانية تهدف من ورائها إلى تشكيل وتكوين الفرد بطريقة تتناسب وفلسفة الرسالة. (عزابي، 2015، ص 219)

2.5. مفهوم الخطاب الإيديولوجي:

1.2.5. مفهوم الإيديولوجيا: الإيديولوجيا هي نظام للمفاهيم (السياسية، الاقتصادية، القانونية، التربوية، الفنية، الأخلاقية، الفلسفية... الخ) التي تعبر عن مصالح طبقية معينة، وتتضمن معايير سلوكية ومبهمات نظرية وتقويمات مناسبة. (ميشيل، 2006، ص 26)

2.2.5. مفهوم الخطاب الإيديولوجي: وتوضح "روبول" بأن الخطاب الإيديولوجي هو الذي يوضع في خدمة سلطة ما ويمكن أن يكون أكثر موضوعية أو أقل عقلانية أو حتى علمية، فهي ترى بأنه إيديولوجي منذ اللحظة التي يكون فيها غرضه السري هو دائماً إعطاء مشروعية لسلطة ما، حيث ترى بأن السلطة تختفي وراء الخطاب كما تؤكد بأنه ليس من المفاجئ أن تظهر التربية خطابات إيديولوجية، لأنها تعد رهان كبير للسلطة، وتبين ذلك بأن الخطاب التربوي في فرنسا للأحزاب السياسية، ليست جداً قاطعة ولا جداً مقطوعة فكل

واحد منها تراه يمارس تقريبا الخطاب الرسمي وهو الذي يمثل خطاب السلطة. (عزابي، 2015، ص 205)

3.5. مفهوم التشريع المدرسي الجزائري:

هو مجموعة النصوص التشريعية (قوانين أوامر ومراسيم) والتنظيمية (مراسيم تنفيذية وقرارات ومناشير) الخاصة بتنظيم وتسيير قطاع التربية، و يمكن تقسيم التشريع المدرسي إلى قسمين:

❖ قوانين أساسية: تعني بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر وتعكس السياسة العامة والتوجه الفكري والإيديولوجي للتربية والتعليم في الجزائر، مثل أمرية (76 - 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، والقانون رقم (08 - 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية.

❖ قوانين تنظيمية: جميع المناشير والقرارات والأحكام ذات الطابع التنظيمي للحياة المدرسية (المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، 2005، ص 5)

6. الإطار النظري للدراسة: المسألة التربوية بين التنظير السوسيولوجي والتأطير الإيديولوجي:

إن ما يسهل عملية انتشار الفكر الأيديولوجي هو أن الأمم تتميز بالاختلاف "وتنظر إلى الأشياء بطرق مختلفة، وكذلك الجماعات والطبقات في المجتمع الواحد تنظر إلى الأمور بطرق مختلفة، يسميها "كارل مانهايم" طرز التفكير، وهذا الاختلاف نابع من الموروث الثقافي والاجتماعي والسياسي والتربوي..." (عبد الله بن عتو، 2019، ص 95)

1.6. التربية والهوية:

جسد "كارل ماركس" مفهوم الإيديولوجيا في كتابه "الإيديولوجيا الألمانية" حيث استخدم كلمة إيديولوجيا ليشير بها إلى القانون والسياسة والأفكار ووعي الناس بالأشياء وبمجتمعهم واللغة التي تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحي والعقلي والفكري والسلوكي. وفي كتابه "النقد السياسي" يوضح كارل ماركس أن الإيديولوجيا تتضمن الأشكال السياسية والدينية والفنية

والفلسفية والعلوم داخل المجتمع، وكافة منتجات الحضارة. (نبيل و السمالوطي، 1990، ص ص 28 - 29).

ولعل أوضح الأمثلة على ذلك توسل "هتلر" بالتعليم كوسيلة لتخليق المواطن النازي الذي يمثل اللبنة الأساسية لدوله العنصرية الدكتاتورية المنيعه عسكرياً وتبين قراءة التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) كيف استخدم التعليم لتكريس الإيديولوجية الماركسية اللينينية والترويج لها.

بينما نرى التعليم في الدولة الليبرالية وسيلة من وسائل تكوين المواطن الحر الذي يؤمن بالديمقراطية ويمتلك مهارات ممارستها، فأنظر مثلاً كيف تسهم المدرسة الإنجليزية أو الأمريكية في تنشئة تلاميذها على قيم المواطنة في مجتمع ديمقراطي منفتح. (سلامة، 2000، ص 98)

2.6. التربية واللغة:

المراد باللغة عند اللسانيين تلك القدرة الذهنية المكتسبة التي تتجسد في نسق من الرموز الاعتبارية التي تربط اللفظ بالمعنى ويتواصل بها أفراد مجتمع ما، فمن خلالها تتحقق معرفة العالم، لأن النشاط اللغوي يؤدي إلى إنتاج المعنى، واللغة ظاهرة اجتماعية تاريخية تقوم بوظيفة التعبير عن الفكر فتجعله موضوعياً، وهي تتمتع باستقلالية ذاتية نسبية وفي ذات الوقت تعيد إنتاج الفكر والثقافة.

يبين "دو سوسور" أن اللغة موضوع قائم بذاته، أي إن دراسة اللغة يجب أن تكون لأجل اللغة، بمعزل عن فكر الإنسان وتفكيره ونفسيته ونشاطه، فالتركيز في دراسة اللغة يكون على واقعها وبنيتها، بصورة مستقلة عن العالم الخارجي، وهنا تكمن إحدى أبرز الاشتراكات في اللسانيات، فهل يعني ذلك الاكتفاء بدراسة النظام الداخلي للغة من دون دراسة العلاقة الجدلية بينها وبين الثقافة والواقع، وبينها وبين التاريخ كذلك؟ أم أنها تجمع بين الأمرين، بين دراسة اللغة في ذاتها ودراستها في علاقتها بالعالم الخارجي؟ وهل يعد هذا تناقضاً؟ إن هذا يعود بنا إلى تعدد اتجاهات الدراسات اللسانية. (الحسن، 2012، ص 194)

اللغة موجودة منذ وجود بني البشر، وهي وسيلة للتفاهم والتعبير في كل مجتمع على حده ولكن نقل هذه الأفكار عن طريق الرموز شيء جديد في عمر البشرية، واللغة في الأصل وسيلة للاتصال المباشر بين البشر عن طريق الألفاظ أو الأصوات الوضعية العرفية التي تدل على المعاني وتختلف باختلاف العصور والشعوب وتتأثر هذه اللغة بحضارة نظمها وتقاليدها وعقائدها واتجاهاتها العقلية والاجتماعية والنفسية والعقائدية، أما اللغة الرسمية للأمة أو الشعب فهي اللغة التي تستخدم في الاتصالات الرسمية وفي الكتابة وفي المدارس.

وهناك مصطلح آخر يطلق على اللغة في المجتمعات الأصغر يقال لها اللهجة أي اللغة المحلية وهي الطريقة التي يتفاهم بها أفراد فئة معينة بمنطقة جغرافية وتنبثق من اللغة الرسمية وتتميز بخواص معينة من حيث النطق والقواعد والكلمات ولكنها تتميز تميزا كافيا بحيث يحصل منها لغة مستقلة. (الخزاعلة و المومني، 2013، ص 67)

3.6. التربية والدين:

يشكل الدين البلازما التي تسبح بداخلها كل المقومات الأخرى، والوثائق الذي يشد مختلف الأواصر من الضياع والتشردم، ويبدو الأمر جلياً خاصة لدى الأمم التي تدين بالديانات السماوية، وإن كان الدين لا تبدو آثاره فاعلة في حياة مختلف الشعوب، فإن المجتمعات الإسلامية يظل الإسلام الحاكم الأول لها بما يحمله من تعاليم، وبما حفظ من دستوره "القرآن الكريم" على مر الزمن. (مناصرية، 2012، ص 250)

ويمكن اختصار معالم الفلسفة الإسلامية في التربية فيما يلي:

- تضم مناحي الإنسان جميعاً، ولا تؤثر في ناحية دون أخرى، أو جانباً دون جانب مما يدخل تحت مفهوم الإنسان؛

- تناولت الحياة الدنيا والحياة الآخرة على قدم المساواة، ولم تهتم بوحدة منهما فقط على حساب الأخرى؛

- مستمرة تبدأ منذ أن يتكون الإنسان في بطن أمه إلى أن تنته حياته على الأرض، كما أنها تشمل على ألواناً من التربية المقصودة وغير المقصودة. وهكذا يتضح بأن الفلسفة التربوية الإسلامية توازن بين النمو الروحي والجسمي للمتعلم، كما توسع من مهمة المعلم لتجعل منه مربياً حيث يظهر دائماً في الصورة النموذجية التي تجعله قدوة يتقذى به". (سبرطعي، 2007، ص 22)

4.6. التربية والديمقراطية:

لتفسير ظهور التفكير الديمقراطي لا يكفي اختزاله في أسئلة ذات طابع ديني أو ثقافي أو سياسي أو حتى اقتصادي، وسيكون التفكير قاصراً إذا لم يأخذ بعين الاعتبار بأنه علينا ربط "التغير الاجتماعي" بالتحويلات العميقة التي تدخل في إطار الطريقة التي يتقمص فيها الأفراد تجربة الآخر". (سافيدان، 2011، ص 19) ولتمكين مبدأ الديمقراطية في التربية، فلا بد أن تقام مناهج مدرسية تراعى فيها كل خصوصيات المتعلمين الاجتماعية والنفسية والثقافية، عكس ما تروج له المفاهيم السياسية في العالم، حيث تلخصت دراسة "اليكس دي توكفيل" بتحليل الديمقراطية الأمريكية خلال بداية القرن التاسع عشر باعتبارها نوع من الإيديولوجية وهي ما أطلق عليها "إيديولوجية الدعوة إلى المساواة"، وكذلك اعتبر هذه الديمقراطية على أنها أسلوب معين للحياة وبناء معين للحكومة أو للنظام السياسي. (نبيل و السمالوطي، 1990، ص ص 28- 29)

وتعتبر الديمقراطية الاجتماعية من الأساليب التي أنتهجها النظام الجزائري عموماً في إرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع ككل. (دستور، 1976)، وفي المدرسة نلتمسها في محاولة تلبية جميع الخدمات بالمساواة لجميع المنتمين للمؤسسة أي التلاميذ ومساعدتهم على تلبية تقديم الخدمة التعليمية بالإضافة إلى تقديم الإعانة، وهنا تتجسد صور العدالة الاجتماعية التي نادى بها كل المواثيق والمعاهدات الوطنية والإقليمية، والعالمية.

(بوالشعير، د س، ص 70)

وعليه يجب على مؤيدي الديمقراطية في العالم الإسلامي بذل الجهد لأسلمة الديمقراطية أكثر من ديمقراطية الإسلام، كما أن أسلمة الديمقراطية تتطلب جهداً فلسفياً فكرياً دينياً وفقهياً يهدف إلى إيجاد الجذور الإسلامية للمبادئ والتطبيقات الديمقراطية، فالإسلام أقرأ المبدأ، ولكن الجهد النظري الذي كان ينبغي أن ينشأ ويستقر في أعقابه بشأن كيف نحارب الاستبداد كان ضعيفاً للغاية، بحيث إن المؤسسات الديمقراطية بدت كما لو أنها غريبة ومرفوضة". (عبد الفتاح، دس، ص 218)

5.6. التربية والعولة:

يسعى تعليم عصر المعلومات إلى أن يجعل من التعلم دستور مجتمع المعرفة ليصبح التعلم نوعاً من الإيديولوجيا التي تعيد صياغة المجتمع وعلاقاته، وتوجه سلوك أفراد وجماعته ومؤسساته، ويصبح التعلم في ظلها حقاً لكل فرد، وواجباً عليه في آن واحد، أي يصبح التعليم الرسمي إلزاماً والتعلم الذاتي التزاماً، فبعد أن أصبح التعليم أساس الحقوق المدنية في القرن الحادي والعشرين، فإن التعلم مدى الحياة هو الدستور غير المكتوب، والشعار الذي يجب الإيمان به وتحقيقه.

أما ما جاء في عبارة "تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" فهي تلبية المطالب العالمية المناهضة لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وهي من المبادئ العلمية والإقليمية التي حثت على تلبية احترام حقوق الإنسان في أشكالها المتعددة فالفكرة هنا كانت تحت ضغط إيديولوجي خارجي حيث تبنت هذه الفكرة في إطارها العالمي سنة 1948 ثم صدور معاهدة سنة 1966 عن منظمة الأمم المتحدة تؤكد هذا المطلب في دائرته الدولية على إلزامية تأكيد حقوق الإنسان سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وسرعان ما تطور هذا المطلب إلى الجهات الإقليمية أين تم تأكيده في أمريكا (كوستاريكا) 1966، وفي دول مجلس أوروبا سنة 1950، وفي الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان (نيروبي) سنة 1981، ونفذ في 1986، وفي سنة 1977 أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارات تلزم

فيها تجسيد هذا المبدأ في باقي المناطق التي لم تبادر بعد، مع التعجيل في تنفيذ هذا القرار. (بوعلال، 2014، ص 13)

1.5.6. التربية بمنظور عالمي:

" أقرت الندوة العلمية الدولية عن التربية للقرن الجديد EducatioFor the New Century والتي عقدت عام 1998 محوراَ مهماً عن التعليم مدى الحياة للجميع (Lifelong learning For all) وهي في هذا المحور تستكمل ما جاء من قبل في مؤتمر دولي نظمته عدة منظمات أساسية للأمم المتحدة (اليونسكو – منظمة السكان – البنك الدولي) في " جو متين Jomtiem" في تايلاند في مارس 1990 وكان موضوعه: التربية للجميع (Education for all) حيث أصبح هذا الشعار الهدف الرئيس للمربين وواضعي السياسات التربوية في العالم المعاصر. (سلامة، 2000، ص 12)

2.5.6. التربية والتكنولوجيا:

تدل التكنولوجيا في "التعليم على استخدام التطبيقات التكنولوجية والاستفادة بها في إدارة وتنظيم العملية التعليمية وتنفيذها بأية مؤسسة تعليمية، كاستخدام الحاسوب في الأعمال الإدارية التربوية". (محمد مازن، 2009، ص 12)

لذا يعمل استخدام التكنولوجيا في التربية على توليد ما يسمى بـ "إيديولوجية التنظيم العلمي والفني والتكنولوجي" (نبيل و السمالوطي، 1990، ص 28) ومن أهدافه تحقيق تسيير الامبريالية المعولة عن طريق الاختراق الذي وجد مبرره بأنظمة الاتصال التي تعبر عن أعلى مراحل تقدم الوسائل المعرفية. والهدف هنا هو غسل العقول وتحويلها من الفعل إلى الأداء ويوضح هذا الاختراق على شكل إيديولوجيا أو على الأقل على شكل استراتيجية محددة... (البهنسي، 2009، ص 29)

إن ضمان تربية موجهة نحو التنمية والرقي يتطلب بروز القيم الخاصة بالعمل وبالإنجاز التي من شأنها تفضيل مقاييس الكفاءة والسماح بتكوين

مقدرات علمية وتقنية موثوق بها ويتعلق الأمر أيضا بتغيير الذهنيات لتتماشى مع تطلعات الأجيال على ضوء التحولات الهامة التي يعرفها العالم لتمكن المواطنين من العيش في مجتمع متفتح على العصرنة. (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 05)

وتتزامن هذه الفكرة مع التطور العلمي لوسائل التعليم ودمج أنظمة الرقمنة في التربية والتعليم، حيث تعتبر عملية إدخال التكنولوجيا في التعليم من غايات العولمة والتي تعكس الهيمنة المعرفية للدول العظمى، ويعتبر استخدامها مقياس نوعي للخدمات المقدمة للمتعلمين فيدول العالم.

7. الإطار التطبيقي للدراسة: قراءة سوسيو قانونية في أبعاد التشريع المدرسي الجزائري؛

بالتأكيد هناك علاقة تبادلية بين غايات النظام التربوي كقيمة تربوية وبين الأهداف العامة للدولة الجزائرية، ولمعرفة استراتيجية هذه الأهداف تم إجراء دراسة تحليلية لأبعاد السياق السياسي والقانوني لنصوص التشريع المدرسي الجزائري ومقارنتها بمختلف المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتربية والتعليم، مركزين أكثر على الأبعاد التي تضمنتها إشكالية الدراسة وهي:

1.7. البعد اللغوي:

تعتبر اللغة الوطنية من مقومات الهوية الوطنية ومبدأ من المبادئ الأساسية للتحرر الفكري والثقافي، لذلك أكدت القضية الجزائرية قبل الاستقلال على تأكيد البعد اللغوي في بيان أول نوفمبر واعتبارها من رموز الهوية الوطنية، وتم اختيار اللغة العربية كلغة وطنية، تمثل القضية الجزائرية في مختلف الخطابات السياسية والتحريرية، واختيار اللغة العربية عن غيرها، جاء طبعاً للامتداد العرقي العربي لجزء من المجتمع الجزائري وكذلك للعقيدة الإسلامية المكتوبة باللغة العربية، وبعد الاستقلال مباشرة تم تأكيد هذا البعد في خطاب ممثل الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" الرئيس الراحل "بن

بلة" في 05 جويلية 1962 حيث جاء في خطابه: "إن التعريب ضروري ولا اشتراكية بدون تعريب ولا مستقبل لهذا البلد إلا في ظل العروبة".

وهذا الخطاب بدوره انعكس على النظام التربوي لأنه المؤسسة الأولى والحاضنة لهذا المبدأ، فمنذ ذلك الوقت كل التشريعات المدرسية جاءت لتؤكد هذا القانون انطلاقاً من هذا الخطاب مروراً بميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976 الذين جعلوا من العروبة والإسلام ثابتين أساسين للشخصية الجزائرية، وبناءً على تأكيد مبادئ المرجعية الوطنية في الدستور الجزائري، فقد استجابت المنظومة التربوية لهذا التنظيم من خلال أمرية 16 أفريل 1976 في مادتها الثانية على أن "رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية..."، وكذلك في المادة الثامنة أنها تضمنت على أن يكون "التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد..."، فهي بداية التعريب في المنظومة التربوية الجزائرية، وبذلك كانت بمثابة إعلان عن استقلال الفكر الإيديولوجي الموروث من الثقافة الفرنسية.

هذا التأكيد زرع مخاوف لدى السكان ذو الأصول البربرية، واعتبروه معياراً عنصرياً وعملاً تجريدياً من الهوية الوطنية، مما أجبرهم في خوض العديد من الحركات المطالبة ومنها الاعتراف باللغة الأمازيغية في الدستور الجزائري المعدل سنة 2002.

وتترجم الظروف السياسية أن المشكل القائم حول تأخير ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة ثانية في النظام الجزائري بعد الاستقلال راجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب الذاتية والموضوعية أهمها:

- جل المنظمات والأحزاب المطالبة بهذا الحق لم تكن لها النية التي خلقت من أجلها اللغة.

- ربما تغيير منحى هدفها الثقافي والاجتماعي إلى مساعي سياسية وبتحريض أجندة خارجية.

- تعد " الحركات العنصرية والسياسية قبيل الاستقلال خير دليل والتي أشعلت فتيل العنصرية بين اللجنة المركزية والحركات البربرية. (بوضياف، 2008، ص ص 40 - 41)

كذلك غياب استراتيجية قومية تؤيد هذا المسعى الوطني، نظراً للمحتوى الثقافى الذي تحمله الكثير من الألسنة الأمازيغية في مناطق متعددة من القطر الجزائري، فهذه الأسباب أو غيرها هي التي أدت إلى تأخير ترسيمها في الدستور الجزائري إلى وقت لاحق.

وسعيًا لتحقيق مبدأ الديمقراطية وتجسيده في الواقع، تمت تلبية المطلب الذي يتعلق باللغة الأمازيغية، بقانون رقم (02 - 03) المؤرخ في 10 أفريل 2002 والمتضمن تعديل الدستور، حيث نصت مادته الأولى: تضاف مادة (03) مكرر "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني". (التعديل الدستوري، 2002، ص 13)

تعد هذه الخطوة كبدائية اعتراف لمطلب قومي ترجع جذوره إلى أصالة الثقافة الأمازيغية، في المجتمع الجزائري، واعتباره بعد من أبعاد الهوية الوطنية، وللمحافظة على هذا المكسب وتطويره فلا بد أن توكل المهمة للنظام التربوي، وهذا ما أكد عليه فعلاً في أمر رقم (03 - 09) المتضمن تنظيم التربية والتكوين في مادته الثانية على أن "رسالة النظام التربوي في إطار المكونات الأساسية لهوية الشعب الجزائري والتي هي الإسلام والعروبة والأمازيغية".

هذه الخطوة أدت إلى تعديل العديد من أحكام التشريع المدرسي والخطوة الأولى كانت في محاولة تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية، وكذلك ترقية البعد الأمازيغي في المناهج الدراسية بصفة تدريجية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، ص 04)

أما ما نصت عليه المادة الثانية من القانون التوجيهي للتربية (08 - 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 على أن: "تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية

باعتباره وثائق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية".

(القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 08).

وهذا ما يدل على استمرارية تطور البعد الثقافي للأمازيغية وترقيتها في جميع المراحل التعليمية وعند محاولة قراءة مضمون هذه الأحكام نجد أنها تركز على هدف وحيد وبقرارات متعددة تنصب غايتها حول تلبية المطلب الاجتماعي لا أكثر، وهذا ما لمحت إليه "نوال حمادوش" إذ تؤكد على أنه "يتم التخوف من أن يحدث لتعليم اللغة الأمازيغية في ضوء هذه السياسة، ما حدث قبلاً لتعليم اللغة العربية من خلال السياسة التعريبية، التي عوض أن تؤدي لمعرفة أكثر للذات، أدت وبالعكس إلى تفتيتها، فيكون مآل التشكيل الهوياتي الأمازيغي نفس مآل التشكيل الهوياتي العربي". (حمادوش، 2014، ص 268)

2.7. البعد الديني (الإسلامي):

كما هو معروف، فالدين الإسلامي يستمد أحكامه من المصدرين الأساسيين القرآن والسنة، ثم تأتي الاجتهادات الفقهية الأخرى باختلاف المذاهب الأربعة المعروفة، فالدين الإسلامي من خلال عقيدته وأحكامه، وقيمه الأخلاقية والإنسانية جعل الدولة الجزائرية تؤكد على إلزاميته في الكثير من الهيئات والمواثيق وتعتبره كمرجع ديني للدولة الجزائرية، وتنظم من خلال أحكامه الكثير من الأحكام التنظيمية والقضائية والأسرية، فمن باب الوجوب أن تدرسه في مؤسساتها التعليمية.

حيث أكدت المادة (02) من الأمر (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 على أن "رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية والإسلامية والمبادئ الاشتراكية"، وكذلك في مضمون المادة (25) من الباب الثالث المتعلق بالتعليم الأساسي أنه "لابد من تعليم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية والأخلاقية الاشتراكية"، فالرسالة هنا التي لابد أن تعمل المدرسة على تبليغها للنشء هي تعليم القيم الإسلامية كالعدل والتعاون التسامح وغيرها من القيم.

فمفهوم الأخلاق هنا يتعدى المفهوم الإسلامي، وهنا يتجلى قوة التأثير الإيديولوجي الذي يعكس مستوى التفكير السياسي في أبجديات الخطاب التربوي، ويعتبر ملازمة تذكير القيم الإسلامية بجانب المبادئ الاشتراكية من فنون الدعاية الإيديولوجية.

أما في قانون (08- 04) المتعلق بالقانون التوجيهي للتربية فنجد في مضمون مادته (02) التأكيد على وجوب تعليم القيم الإسلامية في المناهج التربوي وهذا للدور الذي تقدمه في تقوية الوعي بالهوية الوطنية..، فهنا المواطنة تركز على مبادئ وأبعاد متعددة منها القيم الإسلامية.

كما نلاحظ اقتران لفظ البعد الديني بـقيم أول نوفمبر في مضمون المادة (02) "ترسيخ قيم ثورة أول نوفمبر 1954 ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال بلادنا، التاريخي، والجغرافي والديني والثقافي"، (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 08) فهذا اعتراف ضمني للدور السياسي الذي لعبته المؤسسة الدينية في القضية التحريرية وفضل دور المبادئ الإسلامية في تكوين العقيدة السليمة للأجيال الصاعدة بما في ذلك القيم الأخلاقية التي تعزز وتنمي المدنية في المجتمع.

والملاحظ أنه خلال السنة الدراسية (2005- 2006) تم إلغاء شعبة العلوم الشرعية من المرحلة الثانوية، وهذا المسعى جاء نتيجة للضغوطات الخارجية التي تزامنت مع أحداث سبتمبر 2011 وانعكاساتها على الأمن الدولي، حيث حملت الولايات الأمريكية وأتباعها، أن مسؤولية التطرف والإرهاب الدولي يرجع إلى المناهج التعليمية التي تدرس الجهاد عند العرب والمسلمين، أما بقاء تدريس مادة العلوم الشرعية، فكان خطابها موجه بـ "تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 08)، وبالتالي لا بد من برمجة منهاج دراسي لمادة العلوم الشرعية لا تتعدى أهدافه تلقين مبادئ العلاقات الإنسانية والأخلاقية

التي حث عليها الإسلام من أجل تدعيم المفاهيم الدولية كالتسامح والتعاون والاجتهاد.

3.7. بعد العدالة والمساواة:

إن اهتمام الدولة بالقطاع التربوي في الوهلة الأولى بعد الاستقلال منصبا حول التفكير في مخرجاته التي كانت في بدايتها تتمحور حول تلبية المطلب الاجتماعي فقط، وهذا ما تم توكيده في أمرية 16 أفريل 1976 التي تنص على ضرورة "تلقي التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين والشعوب وإعدادهم لمكافحة كل شكل من أشكال التفرقة والتمييز". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1976، ص 535)

ويعتبر ذلك من المبادئ السياسية التحريرية، حيث أوصت الكثير من الهيئات العالمية والإقليمية على تنفيذ هذا المطلب، لكونه من أبعاد العدالة الاجتماعية، والجزائر بحكم سياستها الاشتراكية فكان تأكيد مبدأ الديمقراطية في التربية والزاميته من أولى اهتمامات النظام الجزائري بل "التعليم الأساسي إجباري"، إذ نجد في المادة (05) من أمر (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 أن "التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشرة". (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1996، ص 13)

وتؤكد توفير مبدأ العدالة والمساواة في التعليم، ومحاولة توفير المقاعد الدراسية للجميع جاء في توصيات دستور 1963 "تشيد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله وضمان حق العمل ومجانبة التعليم وتصفية جميع بقايا الاستعمار"، يستند هنا النظام بالدور التعليمي التحرري من مقاليد أشكال الاستغلال الاستعماري، فهنا تنويه وإشارة بل اعتراف على بقاء الهيمنة الاستعمارية في دواليب الحكم، إن لم تكن سياسياً فإنها تتقلد مناصب حساسة في الدولة نظراً للفرغ الإداري ونقص التأطير التربوي الذي عرفته البلاد بعد الاستقلال.

وفي الفترة التي عرفت فيها الجزائر تحسناً تنموياً أرادت تحرير تطوير قطاعها التربوي بناءً على توجهاتها الاقتصادية الجديدة، لضمان اليد العاملة والفنية المؤهلة في مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية، والمحاولة كانت في التحرر من المرجعية التربوية والتسيير الخارجي، ثم التوجه نحو اقتصاد السوق بموجب دستور 1996، أين تم ترسيخ المسار الديمقراطي وتعميقه بتوسيع التمثيل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لفئات وشرائح المجتمع المدني.

وفي المقابل نجد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية يؤكد على وجوب تنمية القيم المدنية في التربية والتعليم وضرورة "تنمية الحس المدني لدى التلاميذ وتنشئتهم على قيم المواطنة بتلقينهم مبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات والتسامح واحترام الغير والتضامن بين المواطنين" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 09)، وهذا ما يؤكد على التوجه الذي أخذته التربية العالمية وما ألزمته منظمة "اليونسكو" فيما يخص البرامج التعليمية التي لا بد أن تبنى على معارف ومهارات تنمي القيم الوطنية والعالمية والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان كما تتعهد المنظمة مساعدة ومراقبة مجريات الوضع التربوي في العالم، كما استرشدت المنظمة مع شركائها في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 لتنفيذ هدف التنمية المستدامة كما أن المنظمة تسلم بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الأساسية لتنفيذ الناجح لهذه المبادرة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

4.7. البعد الديمقراطي:

يعتبر هذا المفهوم هو المبدأ المتوارث في السياسة التربوية الجزائرية على أن الديمقراطية لا تعني الاجتهاد الفردي في تحديد المناهج التربوية، بل تبقى التربية من صلاحية النظام وهذا ما وضحته المادة (10) من الأمر (76- 35) سنة 1976 على أن "النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة ولا يسمح بأي

مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر، فالاعتراض صريح على عدم إشراك المجتمع في اختيار المناهج التربوية.

فكان النظام الجزائري يسعى إلى تأسيس مدرسة اشتراكية في كل جوانب الحياة حيث نصت المادة (02) على "رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية..." كدليل صريح على تنفيذ كل أبعاد الاشتراكية في المدرسة الجزائرية بل في كل مؤسسات الدولة السياسية والتربوية والاقتصادية وغيرها.

ولتمكين هذه الشعارات في الواقع لأبد أن يكون هناك تحدي أمام الواقع، فما بالك عندما تكون الدولة حديثة الاستقلال! فلا بد أن تكون هناك آليات واستراتيجية نحو الاستثمار في البنية الاقتصادية، وتتشج لتضمن بناء هياكل الدولة من جديد، وهذا ما حدث فعلاً عندما تبنت الجزائر النظام الاشتراكي وكان جل اهتمامها مرهون بالقطاع الصناعي والفلاحي، وهذا ما أشار إليه النظام التربوي في القانون التوجيهي للتربية الوطنية سنة 2008 "...إرساء ركائز مجتمع متمسك بالسلم والديمقراطية، متفتح على العالمية والرقي والمعاصرة بمساعدة التلاميذ على امتلاك القيم التي يتقاسمها المجتمع الجزائري والتي تستند إلى العلم والعمل والتضامن واحترام الآخر والتسامح، وبضمان ترقية قيم ومواقف إيجابية لها صلة على الخصوص، بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية..."

5.7. البعد العالمي (العولمة):

يعد مفهوم العولمة تربوياً حسب ما تم التلميح عليه في أمرية 16 أفريل 1976 أنه لا بد من ربط العلاقة بين "النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعياً واقتصادياً (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1976، ص

(543

وجاء في مضمون المادة (04) من القانون التوجيهي لسنة 2008 ضرورة "إثراء الثقافة العامة للتلاميذ بتعمق عمليات التعلم ذات الطابع العلمي والأدبي والفني وتكييفها باستمرار مع التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 08)، وتعتبر هذه المادة رسالة لتضمنين البعد العلمي والفكري في محتويات البرامج الدراسية لتكيف متطلبات العالم مع محتوى المعارف المحلية وهذه دلالة على النمط الذي اتخذته في توجيهها الاقتصادي عندما عملت على تلبية سوق الشغل بالأيدي المؤهلة ففي السابق كان التوجه التعليمي مرتبط بالمهن الصناعية نظراً للسياسة الاقتصادية التي كانت الجزائر تنتهجها بعد الاستقلال، كما جاء في المادة (06) ضرورة "التكيف باستمرار مع تطور الحرف والمهن وكذا التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية" (القانون التوجيهي للتربية الوطنية الجزائرية، 2008، ص 09).

ولكي تتحسن المنظومة التعليمية المحلية وتعمق في مجالات العلوم والمعارف العالمية لابد لها من أن تلوذ مناهجها التربوية بمقاييس البيولوجيا لتكتسب صبغة الظواهر الطبيعية استناداً إلى توجهات الدولة نحو هذا المكسب، وتصرح المادة (12) أيضاً على "يرتبط النظام التربوي بالحياة العملية وينفتح على عالم العلوم والتقنيات..." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1976، ص 534) وكان ذلك نتيجة الحتمية العالمية نحو إدراج وسائل الاتصال الالكترونية في جميع المؤسسات والشركات المنتجة بما فيها الخدماتية، ولأن هذه المهمة من أداء القوى الخارجية العظمى إلا من ورائها أهداف خفية تحمل في طياتها نزعة احتكارية مؤد لجة من طرف هذه الدول، وهذا ما أعلن عليه في لسان وزير الدفاع الأمريكي عام 1996 إن سيطرة أمريكا على العالم حتمية بفضل وسائل الاتصال الالكترونية المتطورة. (البهنسي، 2009، ص 29)

8. خاتمة:

ومما سبق يتضح جليا ارتباط السياسة التربوية، فلا يكاد يخلو أي نظام تربوي من الإيديولوجيا، هذه الأخيرة التي تكون في خدمة السلطة الحاكمة بل وتستمد منها شرعيتها، لذا ليس من المفاجئ أن تظهر التربية خطابات إيديولوجية، لأنها تعد رهان كبير للسلطة.

وهو ما تأكد من خلال تحليل ومناقشة الأمر رقم (76 - 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين، والقانون رقم (08 - 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، أين تبين أن الخطاب التربوي الجزائري يحمل إيديولوجيا معلنة وأخرى خفية في نصوصه التشريعية المدرسية، الأولى وطنية وعلنية تهدف إلى تكريس مقومات المجتمع الجزائري، كالدين واللغة وغيرها، والثانية عالمية وخفية تسعى إلى تكريس الأبعاد العالمية "العولمة"، كالدفاع عن الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والمساواة وغيرها.

فمنذ الاستقلال تم اختيار اللغة العربية كلغة وطنية والدين الإسلام كدين للدولة تماشيا مع مبادئ أول نوفمبر، ولكن مع استمرارية المطالبة باللغة الأمازيغية والضغط الذي فرضه المناضلين من أجلها تم الاستجابة لهذا المطلب وجعلها لغة وطنية في التعديل الدستوري 2002 ثم لغة رسمية في التعديل الدستوري 2016، بل وأصبحت مادة ندرس في مختلف الأطوار التعليمية وفرع ذو اختصاصات في التعليم العالي.

أما عن تضمين الأبعاد العالمية (العولمة، الديمقراطية، المساواة) في المناهج التربوية فهي حتمية عالمية من خلال الضغوطات التي تتلقاها من مختلف المنظمات والهيئات العالمية التي تربطها اتفاقيات معها، على غرار فرض إلغاء شعبة العلوم الشرعية من المرحلة الثانوية، مع الإبقاء على تدريس مادة العلوم الشرعية مع مجموعة من الشروط أهمها عدم تضمينها ما يحث على الجهاد.

وما يؤكد هذا التوجه الذي أخذته التربية العالمية هو حرص منظمة "اليونسكو" على تبني مختلف المنظومات التربوية والتعليمية معارف ومهارات تنمي القيم الوطنية والعالمية والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان، تحت شعار "تنمية تربية تتجاوب مع حقوق الإنسان وحياته الأساسية".

عموماً يمكننا القول أن النظام التربوي الجزائري إلى هذا الحين قد احتوى بعض المفاهيم الوطنية والعالمية في خطاباته التربوية، واتخذ لنفسه دوراً في تكريس هذه القيم من خلال بعض الخدمات التي يقدمها للمتعلمين كمجانية التعليم، بل وإجباريته والحق في التعليم وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص في العملية التعليمية، مع استحداث في هذه السنوات الأخيرة للمنحة المدرسية (3.000.00 دج لتصبح 5.000.00 دج للتلميذ) لأبناء ذوي الدخل المحدود مع تزويدهم بالكتب المدرسية مجاناً، يضاف إليهما الإطعام والنقل المدرسي في المناطق الريفية، كلها جهود تبذلها الدولة من أجل ضمان التعليم للجميع.

قائمة المراجع :

01. أمر رقم (03- 09) المؤرخ في 13 أوت 2003 يعدل ويتمم أمر (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية والتكوين، وزارة الوطنية التربية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48- 13، أوت 2003.
02. أمر رقم (76- 35) المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بالتربية والتكوين، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، أفريل 1976.
03. باتريك سافيدان (2011)، الدولة والتعدد الثقافي: تر: المصطفى الحسوني، دار توبيقال للنشر والترجمة، المغرب.
04. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2008)، القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم (08- 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، فيفري .
05. حورية رزقي (2015)، لغة الخطاب التربوي في صحیح البخاري بين التبليغ والتداول، أطروحة دكتوراه علوم، علوم اللسان العربي، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر. (غير منشورة)
06. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976.
07. سعيد بوالشعير (د س)، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة (طرق ممارسة السلطة)، جزء 02 ديوان المطبوعات الجامعية، ط04، الجزائر.
08. سمية عزابي (2015)، الخطاب التربوي في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، علم اجتماع التربية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر. (غير منشورة)
09. السيد الخميسي سلامة (2000)، التربية والمدرسة والمعلم - قراءة اجتماعية ثقافية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
10. صلاح الدين بوعلال (2014)، محاضرات في قانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لبن دباغين سطيف 02، الجزائر.
11. عفيف البهنسي (2009)، الهوية الثقافية بين العالمية والعولمة، دار منشورات وزارة الثقافة للنشر، سوريا.
12. فاديه ميشيل (2006)، الأيديولوجية "وثائق من الأصول الفلسفية، تر: أمينة رشيد سيد البحراوي، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان.
13. قانون رقم (02- 03) الموافق لـ 10 أفريل 2002 يتضمن تعديل الدستور، المجلس الدستوري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، 25 أفريل 2002.
14. قانون رقم (08- 04) المؤرخ في 23 جانفي 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية، وزارة الوطنية التربية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 27 جانفي 2008.

15. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (2008)، القاموس المحيط، مجلد 01 دار الحديث، مصر.
16. محمد بوضياف (2008)، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر. (غير منشورة)
17. محمد سلمان الخزايلة، علي المومني المومني (2013)، المعلم والمدرسة، دار صفاء للنشر، عمان.
18. مراد سبرطعي (2007) واقع الإصلاح التربوي في الجزائر - تقرير مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية 2001 نموذجاً، رسالة ماجستير في علم اجتماع التربية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. (غير منشورة)
19. المرسوم الرئاسي رقم (96 - 438) المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 المتعلق بنص تعديل الدستور، المجلس الدستوري، الجريدة الرسمية، 08 ديسمبر 1996.
20. مصطفى الحسن (2012)، الدين والنص والحقيقة (قراءة تحليلية في فكر محمد أركون)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان.
21. معتز بالله عبد الفتاح (د.س)، المسلمون والديمقراطية، دار الشروق للنشر، د.ب.
22. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية (2005) وحدة التشريع المدرسي، د.د.ن، الجزائر.
23. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: <https://ar.unesco.org/themes/education>. لتاريخ المعاينة: 14 أبريل 2020، الساعة: 12:24.
24. ميمونة مناصرية (2012)، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، أطروحة دكتوراه علوم، علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. (غير منشورة)
25. نبيل محمد توفيق السماطوي (1990)، الأيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع (النظرية والمنهجية والتطبيقية)، دار المطبوعات الجديدة، مصر.
26. نوال حمادوش (2014)، السلوك اللغوي والهوياتي في المجتمعات المغاربية، دار الأيام للنشر، الأردن.
27. نورالدين أرطبع عبد الله بن عتو (2019)، التربية والأيديولوجيا (التقاطعات والحدود)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية (مركز الجيل البحثي)، العدد 55، المغرب.
- يوسف تمار (2018)، أصول تحليل المضمون وتقنياتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.